فيما الشعب ينتظر فك الحصار بفارغ الصبر

الفصائل ترى أفق استئناف الحوار الشامل مفتوحاً والاتهامات المتبادلة بين الرئاسة والحكومة تزيد الأمور تأزماً

■ كتب فايز أبو عون

لم يبدِ أيٌّ من الشعب الفلسطيني، بأطيافه السياسية المختلفة، استغرابه مما آلت إليه الأوضاع الداخلية، وانزلاقها إلى منحدر خطير، كونه يعرف مسبقاً أن وصول الحوارات الفلسطينية الداخلية إلى طريق مسدود، وتوقف السعي نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية سيؤدي في النهاية إلى ما وصل إليه حال الشعب الفلسطيني من صراعات دموية، سقط خلالها العشرات ما بين قتيل وجريح.

الأطراف المتنازعة، كما هي العادة، تبادلت الاتهامات والكل فيها ألقى اللوم على الآخر، في سجالات غير مبررة في نظر الكثيرين.

وجاء خطاب الرئيس محمود عباس، الذي أعلن فيه نيته إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، ليضيف إلى الانقسام الحاصل انقسامات أخرى لا تبشر بأي خير.

وعلى الرغم من أن الرئيس أبقى الباب مفتوحاً أمام جولات حوار أخرى، فإن العديد من المراقبين والمتابعين للشأن اليومي الفلسطيني متخوفون من العودة للمربع الأول للحوارات الثنائية، التي لن تؤدي إلى أية نتيجة كما أثبتت التجربة الماضية.

إذن، أين يسير الحوار الوطني بشأن حكومة الوحدة الوطنية بعد الوصول إلى ما سمي بـ "الطريق المسدود"؟

أبو عمرو: لا يوجد طريق مسدود في السياسة

حول ذلك، قال النائب المستقل، وأحد الشخصيات التي بذلت جهداً ملموساً في الحوارات بين مختلف الأطراف، الدكتور زياد أبو عمرو، أنه "في السياسة والمفاوضات لا يمكن القول إننا وصلنا إلى طريق مسدود، لأن الطريق المسدود لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية".

وأضاف: يمكن القول إن الحوارات والمفاوضات قد تعثرت، وأنه إذا توفرت الإرادة الصادقة لدى جميع الأطراف، وشعروا بأن هناك مصلحة مشتركة، وهي الوطن، وبدأ كل طرف بالتنازل، يمكن الوصول إلى حكومة وحدة وطنية.

وأكد أبو عمرو أنه على الرغم من توقف الحوارات عند نقطة معينة، فإنه ما زال يواصل الجهود التوفيقية لتقريب وجهات النظر، وخلق أجواء ثقة متبادلة بين الطرفين الأساسيين ("فتح" و"حماس") في المحادثات، وخلق أرضية ومناخ مناسب ليس لاستئناف الحوار فحسب، بل وللتوصل إلى نتيجة مرضية، وتحقيق الهدف، وهو حكومة وحدة وطنية.

وأشار إلى أنه "من الضروري، الآن، بعدما وصلت الأمور إلى حالة من الصراع، من التأسيس لشراكة سياسية بين قطبين رئيسيين، وبين بقية الأطراف الفلسطينية، تكون شراكة في عملية صنع القرار"، مشيراً إلى أنه "لكون هذا العمل هو الأول من نوعه، فيمكن القول إنه يوجد مخاض عسير، وبالتالي لا بد من التوصل إلى اتفاق وشراكة".

وشدد أبو عمرو على أهمية التوافق على حكومة وحدة وطنية، وعدم الذهاب إلى ما دعا إليه الرئيس في خطابه وهو انتخابات مبكرة، "لأن ذلك سيأتي على خلفية أزمة، ومن المؤكد ستكون هناك اتهامات بالتزوير، وحالة من الفوضى، ولن تكون بالمطلق كالانتخابات السابقة، كما أن أية نتائج لن تقودنا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية"، معرباً في الوقت نفسه عن أمله في عودة الحوارات إلى التواصل.

البرغوثي: تجاوز الثغرات ممكن

من جانبه، أوضح السكرتير العام للمبادرة الوطنية، النائب مصطفى البرغوثي، أنه "لا أحد يمكنه إنكار أن الحوارات، التي توقفت عند نقطة محددة، شابها الكثير من المصاعب، ولكن إذا وصلت إلى طريق مسدود، فبالإمكان فتح هذه الطريق، وإذا كانت قد تعثرت، فبالإمكان أيضاً تجاوز هذه العثرات، لأن الأصل في ذلك هو تجنيب شعبنا كارثة إنسانية إضافية اسمها الانقسام، وما حدث في أعقاب خطاب الرئيس، ورفض حركة "حماس" له، أكبر دليل على ذلك".

وقال البرغوثي، "على جميع الفصائل، الآن، تجديد الطاقة بطريقة تحمي الجميع من الانزلاق أكثر مما انزلق إليه، وتسمح بإنهاء الحالة المزرية والقاسية التي وصل إليها الشعب الفلسطيني"، مشدداً على ضرورة توفر الإرادة القوية والحازمة في تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والحزبية، لأنه ما زالت هناك جهود تبذل للعودة للحوارات.

ونوه إلى أن عودة رئيس الوزراء إسماعيل هنية إلى غزة من جولته الخارجية، "شكلت مؤشراً إيجابياً لعودة الحوارات التي بدأت بشائرها تلوح في الأفق، وبدأنا منذ اللحظات الأولى لإلقاء خطاب الرئيس بالعمل عليها"، مؤكداً أن "الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية والإسلامية لم يعدم السبل للوصول إلى حكومة وحدة وطنية".

البردويل: نعم للحوار على أساس وثيقة الوفاق

النائب الدكتور صلاح البردويل، الناطق باسم كتلة "حماس" البرلمانية، أكد استعداد الحركة لاستئناف الحوار من جديد على أساس وثيقة الوفاق الوطني التي أجمع وتوافق عليها الجميع، والانطلاق بالحوارات من حيث انتهت.

وطالب البردويل حركة "فتح"، والرئيس محمود عباس، بالعودة إلى ما سبق وجرى الاتفاق بشأنه لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، مؤكداً أنه "على الرغم من وجود عقبات وعراقيل تحول حتى الآن دون تشكيل هذه الحكومة، فإن الملف لم يغلق، ولم نصل إلى طريق مسدود، لأن هناك جهوداً خيرة كثيرة في شعبنا تواصل ليل نهار العمل على رأب الصدع، وعودة الحوار إلى ما كان عليه قبل خطاب الرئيس عباس، وسفر رئيس الوزراء هنية الذي عاد وأكد حرصه الشديد على ذلك".

وقال إنه "لم يحن الوقت بعد لأن نعلن أننا وصلنا إلى طريق مسدود، لاسيما أن القضية الأهم في كل الحوارات، كانت البرنامج السياسي، الذي كان يشكل عقبة باعتبار أن هناك تبايناً بين البرنامج الذي يطرحه الرئيس، والبرنامج الذي تطرحه "حماس"، ولكن بعد الوصول إلى توافق على وثيقة الوفاق الوطني، تم تشكيل قاسم مشترك بين كل البرامج المطروحة على الساحة، التي أجمع عليها الجميع تقريباً، وهذا يعني أن المشكلة الأساسية قد حُلت".

وتساءل البردويل "طالما أن من حق كل الكتل البرلمانية ترشيح الأسماء للوزارات التي تريدها، فلماذا هناك فيتو على حق "حماس" في الترشيح للوزارات التي تراها مناسبة، وهي الداخلية والخارجية والمالية"؟ معتبراً أنّ ذلك "يُعدّ إنكاراً لحق من حقوق الكتلة البرلمانية الأكبر في التشريعي، ولحق "حماس" التي استجابت في السابق للشروط والمعايير التي حددتها الرئاسة الفلسطينية، ومن أهمها أنّ من ينتسب للحكومة يجب أن يتمتع بالنزاهة والكفاءة والقبول لدى المجتمع الدولي".

وذكر أنه "في حال نفّذ الرئيس ما أعلن عن أنها توصيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإجراء انتخابات مبكرة، على الرغم من أننا نستبعد ذلك، فسيكون ردنا قانونياً، لأن القانون الأساسي لا يسمح للرئيس باتخاذ أية خطوة من هذا القبيل، لأنها ليست من صلاحياته، كما أن القانون الأساسي لا ينص على إجراء انتخابات مبكرة"، قائلاً: أما إذا كانت القضية محاولة استكشاف أي البرنامجين هو الأفضل لدى الشعب، فباعتقادي الانتخابات السابقة التي جرت فيها المنافسة على برنامجين مختلفين، وفازت فيها "حماس" بناءً على برنامجها هي أكبر دليل على ذلك.

خريشة: "المحاصصة" وراء فشل الحوار

النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، الدكتور حسن خريشة، قال لـ "آفاق برلمانية"، إن "تمترس الحوارات بين الفصيلين الرئيسيين حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، عند نقاط محددة لم يتم الحسم فيها، أو حتى التوصل إلى أي تفاهم جدي وحقيقي، من دون تنازل الطرفين عن بعض المحددات التي وضعاها، يجعل من الصعب وجود أي سبب وجيه للتفاؤل، بالعودة إلى أي حوارات جدية".

وأضاف خريشة أن "ما أعلن عنه رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل، مؤخراً، حول طرح موضوعي الدولة الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران العام ٦٧، وقضية التهدئة، التي بنى عليها الجانب الإسرائيلي موقفه، تؤكد أن مشعل أراد بذلك توصيل رسالة واضحة للداخل الفلسطيني بشكل عام، وللرئيس عباس بشكل خاص، بأنه هو من يقرر شكل الأمور في الساحة".

ولفت إلى أن "ما اتخذه مجلس وزراء الخارجية العرب من قرار يقضي بكسر الحصار عن الشعب الفلسطيني، الذي يعد أولوية بالنسبة لحركة "حماس"، كان السبب في الإحجام عن السعي لتشكيل حكومة وحدة وطنية تُمثل كل الطيف السياسي الفلسطيني، إلا أن ما حدث مؤخراً، لاسيما بعد خطاب الرئيس الذي كان واضحاً فيه أنه دعوة للفرقاء بالعودة للحوار، ربما تكون الأمور أكثر يسراً وسهولة".

وحول أسباب فشل الحوارات السابقة، أكد خريشة أن السبب هو أنها "أخذت طابع المحاصصة، وكانت تدور بين قوتين أساسيتين، هما في إطار صراع النخب السياسية على سلطة يدرك الجميع أنها وهمية وبلا سيادة على الإطلاق"، مبيناً أن "المجلس التشريعي هو صاحب مبادرة الحوار الوطني التي انبثقت عنها وثيقة الوفاق والاتفاق، وبرنامج الوفاق الناتج عن وثيقة الأسرى، وهو أيضاً من اتخذ في حينها قرار الدعوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية بناء على هذه الوثيقة، حيث شُكلت لهذا الغرض لجنة لمتابعة هذا الموضوع بالتحديد، إلا أننا تفاجأنا بأن المجلس هُمش بشكل متعمد، بل وأيضاً تم تعطيل عمله، الأمر الذي جعله يفقد أي دور له في هذه الحوارات التي دارت لتشكيل حكومة وحدة وطنية".

الغول: مشاركة جماعية في صياغة برنامج الحكومة

بدوره، قال عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية كايد الغول، إن "لا أحد ينكر أن هناك استعصاءات في تشكيل حكومة وحدة وطنية، لكن هذه الاستعصاءات ربما لا تحول دون عودة الحوارات مجدداً، وبخاصة في ضوء التطورات الداخلية، وما تحمله من مخاطر جدية، لعل أبرزها ما شهده الجميع في جريمة قتل الأطفال الثلاثة، والاقتتال الداخلي الذي كاد أن يفجر الوضع لولا العقلاء في جميع الأطراف".

وأضاف الغول أن "موقف الجبهة ما زال يؤكد ضرورة الحوار الوطني على قاعدة مساهمة الجميع في صياغة برنامج الحكومة وأسس تشكيلها، وليس بالضرورة أن كل من يشارك في هذا الحوار يجب أن يكون مشاركاً في الحكومة، لكنه يكون قد شارك في رسم برنامجها، وأسس تشكيلها، وأعتقد أن الحوار الوطني هو الذي يمكن أن يخرج الحوارات من صيغة المحاصصة، ومن التجاذب الذي شاهدناه على مدار الفترة السابقة".

وأكد على أنه "على الرغم من اعتراض الجبهة وتخطئتها للمنهج السياسي، ولآليات إدارة الحوار السابق، وإدارة العلاقات الوطنية برمتها، فإن موقفها من المشاركة في الحكومة، سيتقرر على أساس الصيغة النهائية للبرنامج السياسي، التي ستعمل الحكومة على تنفيذه، ولأسس المشاركة وآلياتها، ومدى تحقيقها لفكرة حكومة الوحدة الوطنية الجدية وآليات العمل التي تحقق مبدأ الشراكة في رفض السياسيات، واتخاذ القرارات، بما

←